

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في
الصحافة الوطنية

26/12/2013



إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان

يلتمس نبيل بن الدكالي، الحامل لرقم
الاعتقال 83169 في شكايته الموجهة
إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان
إنصافه بإعادة فتح التحقيق في ملفه،
مشيرا إلى أنه مضرب عن الطعام منذ
29/11/2013 إلى حين إعادة النظر في
ملفه. ويقول المشتكي إنه معتقل بالسجن
المدني بسيدي قاسم أوطيطة 2 بسلا
وإنه المعيل الوحيد لوالدته وإنه فوجئ
برجال الأمن يعتقلونه بتهمة الاتجار في
المخدرات بدون أي دليل قاطع، حسب
الوارد في شكايته. 2255117



المجلس الوطني لحقوق الإنسان يقود مبادرة جديدة
لحل ملف السلفية بمشاركة شيوخ أطلق سرهم

الدولة تعود إلى طاولة الحوار مع معتقلي الإرهاب

■ الرباط أخبار اليوم ■

بعد سنوات من الجمود، ينتظر أن يعرف ملف السلفية الجهادية تحركا جديدا، يمضي في اتجاه العودة إلى طاولة الحوار بين الدولة والمعتقلين، عبر وساطة المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وعلمت «أخبار اليوم» أن «المجلس الوطني لحقوق الإنسان يستعد للإشراف على مبادرة حوار جديدة مع معتقلي السلفية، وهي المبادرة التي ينتظر أن يساهم فيها أيضا، بعض الشيوخ الذين غادروا السجن. وقالت مصادر «أخبار اليوم» إن «أوضاع السجون التي تشهد غليانا منذ مدة، وما أعقبها من وفيات جراء الإضراب، دفعت إلى التفكير في تحريك هذا الملف مرة أخرى».

وعلى الرغم من أن هذا التطور الجديد في هذا الملف الشائك من شأنه أن يخلق نوعا من الارتياح لدى المعتقلين، إلا أن بعض المصادر أكدت بأنه «سيأخذ وقتا طويلا، لأن الحوار سيعود إلى نقطة الصفر وموضوع المراجعات وغير ذلك». وتبعاً لذلك، «سيتم اختيار ممثلين عن المعتقلين بمختلف السجون للحديث باسمهم، كما يرجح أن يلعب بعض شيوخ السلفية المفرج عنهم، دورا في هذه العملية».

العودة إلى طاولة الحوار مع المعتقلين، تقول مصادر «أخبار اليوم»، «جاءت بعد الاستياء والغضب العارم الذي خلفته تصريحات كل من رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران، ووزير العدل والحريات مصطفى الرميد، التي أكدا من خلالها أن الملف جامد، وأن حله ليس بيد الحكومة». وأشعلت هذه التصريحات نار الإضرابات من جديد داخل السجون، مما «تطلب البحث عن حل لتطويق الأزمة» على حد تعبير المصادر ذاتها.

إلى ذلك، أفاد منتدى الكرامة لحقوق الإنسان أنه يتابع بقلق شديد الإضرابات المفتوحة عن الطعام التي يخوضها معتقلو ما يسمى بالسلفية الجهادية بعدة سجون، منذ اكتوير الماضي، والتي تهدد الحق في الحياة وفي السلامة البدنية للعديد من المضربين.

وأكد منتدى الكرامة لحقوق الإنسان في بيان له أنه «باشر عدة اتصالات مع العديد من الجهات المسؤولة بـغية إيجاد حل لمشاكل المضربين»، مستنكرا ما سماه بسياسة ضم الأذان التي تنهجها الجهات المسؤولة عن الأوضاع داخل السجون، ويشجب نزعة الاستخفاف بالمسؤولية واللامبالاة المنتهجة في التعاطي مع هذا الملف».

واعتبر بان الاحتجاجات الأخيرة داخل السجون جاءت نتيجة «الحملة التصعيدية المصحوبة بالترحيلات ومصادرة حقوق المعتقلين، وتعميق معاناة عائلات المعتقلين، والزيادة في مساتهم، كان آخرها ما تعرضت له العائلات أمام المندوبية الجهوية لإدارة السجون بفاس يوم 22 بجنبر 2013». كما اعتبر منتدى الكرامة لحقوق الإنسان أن «المقاربة المعتمدة في تدبير الشأن السجني تشويشا على المساعي الجارية في أفق إيجاد حل للقضية».

الدولة تعود إلى طاولة الحوار مع معتقلي الإرهاب

1-2/12/2013

■ الرباط أخبار اليوم ■

الحوار سيعود إلى نقطة الصفر وموضوع المراجعات وغير ذلك». وتبعاً لذلك، «سيتم اختيار ممثلين عن المعتقلين بمختلف السجون للحديث باسمهم، كما يرجح أن يلعب بعض شيوخ السلفية المفرج عنهم دورا في هذه العملية».

العودة إلى طاولة الحوار مع المعتقلين -تقول مصادر «أخبار اليوم»- «جاءت إثر الاستياء والغضب العارم الذين خلفتهما تصريحات كل من رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران ووزير العدل والحريات مصطفى الرميد، اللذين أكدا من خلالها أن الملف جامد، وأن حله ليس بيد الحكومة». وأشعلت هذه التصريحات نار الإضرابات من جديد داخل السجون، مما «تطلب البحث عن حل لتطويق الأزمة» على حد تعبير المصادر ذاتها.

● التفاصيل ص 2

تستعد أطراف في الدولة لإطلاق مبادرة جديدة لحل مشكل معتقلي السلفية الجهادية. وعلمت «أخبار اليوم» أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يستعد للإشراف على مبادرة حوار جديدة مع معتقلي السلفية، وهي المبادرة التي ينتظر أن يساهم فيها أيضا بعض الشيوخ الذين غادروا السجن. وقالت مصادر «أخبار اليوم» إن «أوضاع السجون التي تشهد غليانا منذ مدة، وما أعقبها من وفيات جراء الإضراب، دفعت إلى التفكير في تحريك هذا الملف مرة أخرى».

وعلى الرغم من أن هذا التطور الجديد في هذا الملف الشائك من شأنه أن يخلق نوعا من الارتياح لدى المعتقلين، فإن بعض المصادر أكدت أنه «سيأخذ وقتا طويلا، لأن



اليازمي وأكاديمية الدار البيضاء يوقعان اتفاقية النهوض بثقافة حقوق الإنسان



اليازمي ومديرة أكاديمية الدار البيضاء خلال التوقيع على الاتفاقية

الدار البيضاء: سعد داليا

اعتبر إدريس اليازمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن السياق العام لتوقيع اتفاقية شراكة وتعاون بين المجلس الوطني والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة الدار البيضاء الكبرى، يأتي في اعتبار المنظومة التعليمية هي الشريك الأساسي الأول والاستراتيجي مع المجلس الوطني وبقيّة لجانته على الصعيد الجهوي، خصوصا وأن قطاع التعليم يضم أزيد من ستة ملايين مستفيد وبالتالي فهم مستقبل البلاد الذين يشكلون نسبة 51 % من الفئة العمرية التي لا تتجاوز 25 سنة .

في المركز الجهوي للإعلام والمساعدة على التوجيه بالبيضاء وقعت مساء أول أمس الثلاثاء كل من اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء - سطات والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة الدار البيضاء الكبرى ، اتفاقية شراكة وتعاون في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان والمواطنة والعمل على ترسيخها وتعزيزها بمنظومة التربية والتكوين من خلال استراتيجية تعمل على تتبع وإنجاز مجموعة برامج عمل مشتركة بين اللجنة الجهوية ونيابات (11) على مستوى الأكاديمية .

رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليازمي أوضح خلال تصريحه للجريدة أن توقيع المجلس الوطني لحقوق الإنسان اتفاقية الشراكة مع أكاديمية الدار البيضاء، هي قضية استراتيجية تمر عبر وزارة التربية الوطنية، إلى جانب

تقديم دفعة قوية لاشتغال عشرات النوادي للتربية على المواطنة وحقوق الإنسان ، الموجودة على صعيد المؤسسات التعليمية بالأكاديمية الجهوية للدار البيضاء. فيما أبرزت شمشة الرياح ، رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء - سطات أن الاتفاقية مع أكاديمية الدار البيضاء تعد ثالث اتفاقية على المستوى التعليمي بعد اتفاقيات جهتي (عبدة دكالة/ الشاوية ورديفة)، على اعتبار هذه الاتفاقية استراتيجية تغطي بالأساس أكبر جهة تعليمية تضم المؤسسات التعليمية، يظل من خلالها الراهن هو أجرة مجموعة أنشطة تدخل في إطار استراتيجية اللجنة الجهوية، وتعبّر عن التطلعات والتحديات التي يرسمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مجال نشر التربية على حقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية .

مجموعة اتفاقيات أبرمتها (13) لجنة جهوية للمجلس الوطني مع الأكاديميات الجهوية للمملكة، والاشتغال مع المئات من نوادي المواطنة والتربية على حقوق الإنسان. بخصوص الخطاب الملكي حول الوضع التعليمي بالمغرب أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن هناك تحديات أمام المنظومة التعليمية والمدرسة العمومية شدد عليها الخطاب الملكي، هي كيفية معالجة منظومة تعليمية تشمل ستة ملايين مستفيد والعمل على مواجهة تحديات العصر والموازنة بين الشغل والتحصيل الدراسي والبحث العلمي . مديرة الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الدار البيضاء ، خديجة بنشويخ، اعتبرت توقيع اتفاقية شراكة هي خطوة إيجابية ستساهم في تكريس ونشر ثقافة حقوق الإنسان بالمدرسة العمومية، وستشكل أحد الروافد الأساسية في

الدار البيضاء

2010/6

ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان في التعليم

أشغالها.

وذكر المتدخلون خلال حفل التوقيع أن هذه الاتفاقية تتسجم مع الإرادة المشتركة للأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الدار البيضاء والمجلس الوطني لحقوق الإنسان المتمثلة في توفير فرص تكوين التلاميذ في مجال ثقافة حقوق الإنسان والتربية على المواطنة، كما ينسجم مع أدوار الأكاديمية في دعم وتنمية الشراكات الرامية إلى المساهمة في ترسيخ ونشر ثقافة حقوق الإنسان والتربية على المواطنة في نفوس الناشئة.

وتضطلع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء- سطات، التي تم تنصيبها في يناير 2012، بمهام تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة، والعمل على تنفيذ برامج المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومشاريعه المتعلقة بمجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها بتعاون مع كافة الفاعلين المعنيين على صعيد الجهة.

ويشمل النفوذ الترابي للجنة عمالتي الدار البيضاء والمحمدية وأقاليم بنسليمان وبرشيد والجديدة ومدينة والنواصر ووسطات وسيدي بنور.

← تم الثلاثاء بالدار البيضاء التوقيع على اتفاقية شراكة وتعاون بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الدار البيضاء لترسيخ ثقافة حقوق الإنسان في منظومة التربية والتكوين.

وتسعى هذه الاتفاقية، التي وقعها كل من رئيس المجلس ادريس اليزمي، ومديرة الأكاديمية خديجة بن الشويخ، إلى التعاون المشترك في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان والمواطنة وتعزيزها في مجال التربية التكوين، وذلك من خلال وضع وإنجاز وتتببع برامج عمل مشتركة بين اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء- سطات، ونيابات التربية والتعليم الإحدى عشر على مستوى جهة الدار البيضاء.

وسيتم بموجب هذه الاتفاقية، التي تم توقيعها بحضور رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء- سطات رياحة شميسة، ونواب التعليم على مستوى الجهة، إحداث لجنة مشتركة يعهد إليها تسطير برنامج سنوي للأنشطة المزمع تنظيمها في مجال حقوق الإنسان، وتقييم الإنجازات والأنشطة والتكوينات المبرمجة، وصياغة تقارير دورية عن



اتفاقية من أجل النهوض بثقافة حقوق الإنسان في الوسط التعليمي بجهة الدار البيضاء

9587/3

حميد أبو أيمن

للهيئة الوطنية لحقوق الإنسان في الوسط التعليمي، وقعت الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الدار البيضاء والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أول أمس الثلاثاء، اتفاقية شراكة وتعاون، حضرها فاعلون حقوقيون وجمعويون، ونواب التعليم على مستوى الجهة. وتسعى هذه الاتفاقية التي وقعها كل من رئيس المجلس ادريس اليزمي، ومديرة الأكاديمية خديجة بن الشويخ إلى التعاون المشترك في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان والمواطنة وتعزيزها في مجال التربية والتكوين، وذلك من خلال وضع وإنجاز وتنفيذ برامج عمل مشتركة بين اللجنة الجهوية

لحقوق الإنسان بالدار البيضاء- سطات، ونوابات التربية والتعليم الإحدى عشرة على مستوى جهة الدار البيضاء. وستتم بموجب هذه الاتفاقية إحداث لجنة مشتركة يعهد إليها بتطوير برنامج سنوي للأنشطة المزمع تنظيمها في مجال حقوق الإنسان، وتقييم الإنجازات والأنشطة والتكوينات المبرمجة، وصياغة تقارير دورية عن أشغالها. واعتبرت خديجة بن الشويخ، مديرة الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الدار البيضاء، أن توقيع هذه الاتفاقية امتداد للمجهودات التي تبذلها الأكاديمية وانفتاحها على جميع الشركاء من أجل توفير فرص تكوين التلاميذ في مجال ثقافة حقوق الإنسان والتربية على المواطنة، كما يتسجم مع أدوار الأكاديمية في دعم وتنمية الشراكات الرامية إلى المساهمة في ترسيخ ونشر ثقافة حقوق الإنسان

والتربية على المواطنة في نفوس الناشئة. من جهته، قال ادريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إن هذه الاتفاقية، التي سبق للمجلس أن وقعها مع كل من الأكاديميات من قبل، تعتبر استراتيجيّة نظراً لعدد من الأكاديميات والنيابات المتواجدة بجهة الدار البيضاء وقدرة نوابها للنهوض بثقافة المواطنة وحقوق الإنسان وتعزيزها وترسيخها في منظومة التربية والتكوين وإشاعتها في المؤسسات التعليمية بالجهة. من جانبها، اعتبرت شميسة رياحة، رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء- سطات توقيع هذه الاتفاقية تحد كبير من أجل النهوض بثقافة حقوق الإنسان في الوسط التعليمي، وتحفيز الفاعلين، كل من موقعه، على الانخراط البناء والمسؤول لإشاعة هذه الثقافة وقيمها الأساسية.

حتى تصبح واقعا ملموسا، تجسده سلوكيات الأفراد، وممارساتهم اليومية، مشيرة إلى أن المؤسسة التعليمية تعتبر بالمناسبة المدخل الرئيسي لتكريس هذه الغايات، وترجمتها على أرض الواقع. وتضطلع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء- سطات، التي تم تنصيبها في يناير 2012، بمهام تتنوع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة، والعمل على تنفيذ برامج المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومشاريعه المتعلقة بحماية حقوق الإنسان والنهوض بها بتعاون مع كافة الفاعلين المعنيين على صعيد الجهة. ويشمل التفويض الترابي للجنة عمالتي الدار البيضاء والمحمدية وإقليم بنسليمان وبرشيد الجديدة ومدونة والنواصر وطات وسيدي بنور.

أسرى حرب الصحراء يعتصمون أمام البرلمان طلبا لتسوية وضعيتهم

بعد الاعتصام المفتوح الذي خاضوه أمام البرلمان سنة 2011، والذي امتد لأزيد من خمسة شهور، عاد أسرى حرب الصحراء، الذين سبق أن اعتقلوا في سجون مخيمات "البوليزاريو" بتندوف، إلى الاعتصام أمام مقر البرلمان، طلبا لتسوية وضعيتهم الاجتماعية، بعد أن تلقوا وعودا لتسوية وضعيتهم، خلال اجتماع بمقر ولاية الرباط، سنة 2011، حيث تم توقيع محضر بهذا الخصوص، غير أنّ مضمون المحضر ظلّ جبرا على ورق، حسب الغلام أحمد، أحد أسرى حرب الصحراء المعتصمين.

وقال الغلام إنّ أسرى حرب الصحراء، الذين يصل عددهم إلى 2400 أسير، تمّ استدعاء ممثليهم إلى ولاية الرباط، سنة 2011، حيث عقدوا اجتماعا بحضور العامل، ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، وتمّ توقيع محضر، يتضمّن وعدا باستفادة الأسرى من السكن وخصص النقل، "بعد ذلك طلبوا منا أن ننقل اعتصامنا من أمام البرلمان إلى أمام المؤسسة العسكرية، لتسوية باقي الحقوق، على أساس عقد لقاءات دورية، من أجل تفعيل مضمون المحضر، غير أننا عندما رجعنا بعد ثلاثة شهور، وجدنا الأبواب موصدة في وجهنا"، يقول الغلام أحمد.

وأضاف أنّ الأسرى المعتصمين الذين يوجد عدد منهم في وضعية صحّية غير ملائمة، ويعانون من عدّة أمراض، غادروا الرباط في ذلك الوقت "بعد أن تلقوا هذه الوعود التي لم يتقدّم منها شيء رغم أنّ رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي، قال بلسانه إنّ المحضر سينقذ"؛ ومن ناحية أخرى انتقد الغلام تعاطي حزب العدالة والتنمية الذي يقود الحكومة مع ملفهم المطلي، وقال إنّ البرنامج الانتخابي للحزب خلال الحملة الانتخابية لسنة 2011، يتضمّن بُندا يدعو فيه الحزب إلى مضاعفة العناية المادية والمعنوية للأسرى الوحدة الترابية، مضيفا "عندما كانوا في المعارضة كانوا يدافعون علينا في البرلمان، وعندما وصلوا إلى الحكومة أصبح لهم موقف آخر".

وأضاف المتحدث أنّ المطلب الأساسي لأسرى الحرب المعتصمين أمام البرلمان، هو تسوية وضعيتهم الاجتماعية على قدر التضحيات التي قدموها، وقال، "عندما عدنا إلى البلاد، بعدما قمنا بعملنا بروح وطنية، واجتازنا الصراط والعذاب الذي لا يمكن تخيله في مخيمات تندوف، كان لدينا أمل في أن نعيش حياة كريمة، ولكنّ تعاملنا معاملة يرثى لها، والوضعية التي نعيشها هي التي دفعتنا إلى الخروج"، مطالبا بلجنة لتقصي الحقيقة حول الوضعية الاجتماعية للأسرى.

ووصف الغلام أحمد الوضعية الاجتماعية لأسرى الحرب، بـ"المزرية"، قائلا "تصوّر أنّ إنسانا ضُرب 25 عام عند البوليزاريو، وجا يُضرب بالبلا والفاص عندما عاد إلى الوطن، هل هذا إنصاف؟"، ومضى قائلا إنّ الأسرى بدأوا حياتهم من الصفر بعد الافراج عنهم وعودتهم إلى المغرب، "فلا بيت، ولا عمل، ولا زوجة، والدولة لم تعطنا شيئا مقابل ما قدمناه".

وقفت "كود" خلال جولتها الصحفية في الجرائد الصادرة، يوم الخميس (26 دجنبر 2013)، على مجموعة من العناوين البارزة.

الدولة تعود إلى طاولة الحوار مع معتقلي الإرهاب

تناولت "أخبار اليوم" في أحد مواضيع صفحتها الأولى ملف فتح الحوار مع معتقلي الإرهاب، مؤكدة أن أطرافاً في الدولة تستعد لإطلاق مبادرة جديدة لحل مشكل معتقلي السلفية الجهادية. وعلمت الجريدة أن **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** يستعد للإشراف على مبادرة حوار جديدة مع معتقلي السلفية، وهي المبادرة التي ينتظر أن يساهم فيها أيضاً بعض الشيوخ الذين غادروا السجن.

http://www.goud.ma/%D8%AC%D9%88%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D9%84%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D9%82%D8%A7%D8%B6%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82-%D9%8A%D8%B3%D8%AD%D8%A8-%D8%AC%D9%88%D8%A7%D8%B2-%D8%B3%D9%81%D8%B1-%D8%B4%D9%82%D9%8A%D9%82-%D8%B9%D9%85%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D9%88%D9%84%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D8%AF%D8%A9_a39385.html



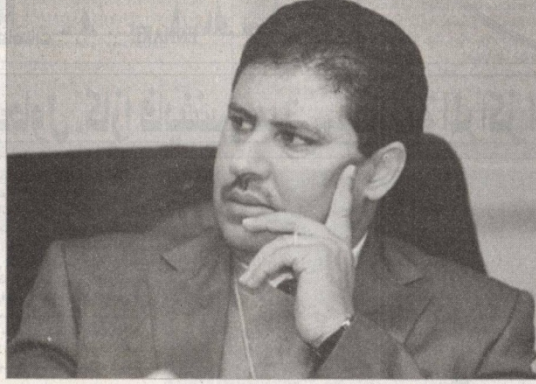
حامي الدين يحمل بنكيران «وزر» معتقلي «السلفية الجهادية» ويهاجم مندوبية السجون

محمد فبري

7-5-2013

انتفض عبد العالي حامي الدين، رئيس منتدى الكرامة، ضد رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران، وحمله المسؤولية في ملف ما سمي بمعتقلي «السلفية الجهادية»، ودعا إلى الإنتباه لوضعيات هؤلاء المعتقلين داخل السجون المغربية.

وكتبه منتدى الكرامة لحقوق الإنسان، في بيان له صدر في الموضوع، أول أمس الثلاثاء، إلى الوضع الحرج كما يسمى بمعتقلي «السلفية الجهادية» المضربين عن الطعام بالعديد من سجون المملكة، وحث من تدهور الحالة الصحية والنفسية لأغلبهم، «امر زادت من حدته وفاة المعتقل الإسلامي محمد بن الجيلالي، للأسباب نفسها في وقت سابق، بضيف البيان.



المساعي الجارية في أفق إيجاد حل للقضية، بل وتهديدا للصحة النفسية والجسدية للمعتقلين المضربين، بما فيه تعميق لمعاناة عائلاتهم وزيادة في مأساتهم.

وصعد البيان نفسه من حدة لهجته حين تحدث عن الاستنكار المتكرر للمنتدى، «السياسة صم الأذان التي تتجهها الجهات المسؤولة عن الأوضاع داخل السجون، ويشجب نزعة الاستخفاف بالمسؤولية واللامبالاة المنتهجة في التعاطي مع هذا الملف، كما يسجل بأن الاحتجاجات الأخيرة داخل السجون كانت نتيجة حتمية للحملة التصعيدية المصحوبة بالترحيلات ومصادرة حقوق المعتقلين».

وحمل منتدى الكرامة لحقوق الإنسان، مسؤولية ما قد ينتج من تطورات، عن الإضراب الذي تشهده السجون، إلى «المنذوبية العامة لإدارة السجون، ورئاسة الحكومة الوصية عليها، علوة على كل الهيئات المدنية والحقوقية التي لا تحرك

سأكتا حبال قضية ما بات يعرف بمعتقلي السلفية الجهادية، وبدأ البيان شديد اللهجة في الدفاع عن معتقلي «السلفية الجهادية»، في السجون وحمل رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران، مع «وزر» المعتقلين السلفيين وكامل المسؤولية عن أوضاعهم الصحية وكل تهديد قد يلحق بسلامتهم النفسية والجسدية فيما يشبه قرع أجراس إنذار للاحتجاج على الحكومة الحالية.

يذكر أن عددا من الجمعيات الحقوقية التقت أخيرا، برئيس الحكومة عبد الإله بنكيران، في إطار اجندة حملة مكثفة للترافع سطرها ائتلاف «متابعة الحالة السلفية»، الذي قرر بعد تأسيسه عقد لقاءات مع جهات رسمية وفق برنامج زمني محدد، مع المنذوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، ورئيس الحكومة ومؤسسة محمد السادس لإدماج السجناء.

وتند بيان الأراع الحقوقية لحزب العدالة والتنمية بالمقاربة المعتمدة في تدبير الشأن السجني من قبل المنذوبية العامة لإدارة السجون، واعتبرها «تشويشا على

توقيع اتفاقية بالدار البيضاء لترسيخ ثقافة حقوق الإنسان في منظومة التربية والتكوين

تم اليوم الثلاثاء بالدار البيضاء التوقيع على اتفاقية شراكة وتعاون بين **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الدار البيضاء لترسيخ ثقافة حقوق الإنسان في منظومة التربية والتكوين.

وتسعى هذه الاتفاقية، التي وقعها كل من رئيس المجلس ادريس اليزمي، ومديرة الأكاديمية خديجة بن الشويخ، إلى التعاون المشترك في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان والمواطنة وتعزيزها في مجال التربية التكوين، وذلك من خلال وضع وإنجاز وتتبع برامج عمل مشتركة بين اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء- سطات، ونيابات التربية والتعليم الإحدى عشر على مستوى جهة الدار البيضاء. وستتم بموجب هذه الاتفاقية، التي تم توقيعها بحضور رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء- سطات السيدة راحة شميسة، ونواب التعليم على مستوى الجهة، إحداث لجنة مشتركة يعهد إليها تسطير برنامج سنوي للأنشطة المزمع تنظيمها في مجال حقوق الإنسان، وتقييم الإنجازات والأنشطة والتكوينات المبرمجة، وصياغة تقارير دورية عن أشغالها.

وذكر المتدخلون خلال حفل التوقيع أن هذه الاتفاقية تنسجم مع الإرادة المشتركة للأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الدار البيضاء والمجلس الوطني لحقوق الإنسان المتمثلة في توفير فرص تكوين التلاميذ في مجال ثقافة حقوق الإنسان والتربية على المواطنة، كما ينسجم مع أدوار الأكاديمية في دعم وتنمية الشراكات الرامية إلى المساهمة في ترسيخ ونشر ثقافة حقوق الإنسان والتربية على المواطنة في نفوس الناشئة.

وتضطلع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء- سطات، التي تم تصنيفها في يناير 2012، بمهام تتبوع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة، والعمل على تنفيذ برامج المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومشاريعه المتعلقة بحماية حقوق الإنسان والنهوض بما يتعاون مع كافة الفاعلين المعنيين على صعيد الجهة.

ويشمل النفوذ الترابي للجنة عمالتي الدار البيضاء والمحمدية وأقاليم بنسليمان وبرشيد والجديدة ومدونة والنواصر وسمطات وسيدي بنور

<http://www.watan24.net/b-%D8%AA%D9%88%D9%82%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%B6%D8%A7%D8%A1-%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%B3%D9%8A%D8%AE-%D8%AB%D9%82%D8%A7%D9%81%D8%A9-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D9%88%D9%8A%D9%86-8806.html>



المجلس الوطني لحقوق الإنسان
CONSEIL NATIONAL DES DROITS DE L'HOMME
CNDH

ياكلاباس
نبض المجتمع بدقة وجرأة

اللجنة الجهوية لحقوق الانسان باكادير تشارك الثانوية الاعدادية انوال باولاد تايمه في احتفالها باليوم العالمي لحقوق الانسان

استقبلت الثانوية الاعدادية انوال باولاد تايمه اللجنة الجهوية لحقوق الانسان وذلك في اطار اليوم العالمي لحقوق الانسان يوم الثلاثاء 23/12/2013 المنظم من طرف مركز التوثيق والاعلام بتنسيق مع اللجنة الجهوية لحقوق الانسان باكادير تحت شعار "التربية على المواطنة وحقوق الانسان بالوسط المدرسي رافعة اساسية لترسيخ القيم الكونية" بمساهمة نادي حنظلة للتربية على المواطنة وحقوق الانسان الذي قدم عرضا حول المواطنة من تنشيط الاستاذ : عبد الرحمان ابو يزيد حيث ركز على مقومات المواطنة الصالحة وصورها واشكالها وخصائصها ومظاهر السلوك الدال على الولاء الوطني. اضافة الى مساهمات نادي عصفور للفن والمسرح لعرضه شريطا وثائقيا حول الموضوع. في المساء وابتداء من الساعة الثانية والنصف كان موعد التلاميذ والتلميذات مع اللجنة الجهوية لحقوق الانسان ممثلة في الاستاذ: خالد العيوض الذي قام بعرض شريط متحرك يرصد المسار التاريخي لحقوق الانسان والاتفاقات والمواثيق الدولية المنظمة لها بعد ذلك تم الاشتغال على شكل ورشات قصد استثمار ما جاء في الشريط واستخراج الحقوق المتعارف عليها دوليا والتي تنقسم الى ثلاثة ابعاد : حقوق الحريات السياسية والمدنية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحقوق المجموعة وكانت طريقة الاشتغال فعالة حيث ابانت عن الاستيعاب السريع لمضامين الشريط وتقدم نتائج الورشات من طرف التلاميذ والتلميذات. بعد ذلك اشار الاستاذ الى دور اللجان الجهوية التابعة للمجلس الوطني لحقوق الانسان في حماية حقوق الانسان والحريات والنهوض بها على المستوى الجهوي، معتبرا اياها آليات لتكريس سياسة القرب من المواطنين وتعزيز البعد الجهوي في مجال حقوق الانسان والارتقاء بالعمل الميداني للمجلس على مستوى الجهات. وفي الاخير قدم رئيس المؤسسة الاستاذ ابراهيم بوعكاد شكرا خاصا للاستاذ المنشط ولكل من ساهم في انجاح هذا اليوم الحافل كما تلقى بعض وثائق اشتغال المجلس الوطني لحقوق الانسان لتحفيز نادي حنظلة للتربية على المواطنة وحقوق الانسان .

<http://yaklabas.com/2013/12/25/%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D8%A7%D9%83%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%B1/>

Province de Tata

Le CRDH poursuit sa promotion des droits de l'Homme

DNCR à Laâyoune
Mohamed Lââbid

mlaabid@aujourd'hui.ma

Organisée par la commission régionale des droits de l'Homme à Agadir, cette caravane qui est déjà passée par les villes d'Agadir, Tiznit, Taroudant et Chtouka Ait-Baha, vise à faire connaître la mission du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et ses 13 commissions régionales et mobiliser les acteurs et partenaires locaux pour consacrer la culture des droits de l'Homme aux niveaux local et régional. Elle se veut, selon ses initiateurs, une déclinaison de la plate-forme citoyenne dédiée à la promotion des droits de l'Homme et de l'approche participative et de proximité prônée par le CRDH.

Selon un communiqué des organisateurs, cette caravane constitue une occasion de nouer le contact avec la société civile et les élus locaux dans le cadre de la consolidation de la politique de proximité, de la dimension régionale de l'action en matière des droits de l'Homme et du travail de terrain entrepris par le CNDH au niveau des régions. La caravane ambitionne ainsi de faire connaître le rôle du CRDH et d'impliquer les partenaires locaux dans la consécration de la culture des droits humains au niveau local à travers la mise en œuvre de programmes ayant trait



à la protection, la promotion et l'enrichissement de ces droits, et de diffusion de la culture y afférent et de consécration des valeurs de la citoyenneté responsable dans les domaines de l'éducation, l'enseignement, la formation, l'information et la sensibilisation.

La même source ajoute que cette initiative vise aussi à renforcer les échanges avec le CNDH en faisant valoir le rôle et les actions de ses commissions régionales en matière de médiation entre la société et l'administration, consolider la coordination et la coopération avec la société civile à travers la mobilisation

des experts, des personnalités publiques et des acteurs locaux dans la consécration de la culture et des droits humains à tous les niveaux de l'enseignement, promouvoir la recherche scientifique en la matière et appuyer les compétences des médias en matière de suivi et d'observation. L'accent a également été mis sur l'importance de la maîtrise et l'appropriation des concepts et des normes internationales des droits de l'Homme, et les mécanismes régionaux et internationaux de protection de ces droits dans tout effort de promotion et de diffusion des valeurs des droits de l'Homme.



11856 / 3
Signature d'une convention pour la promotion de la culture des droits de l'Homme

Une convention de partenariat entre le conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et l'Académie régionale d'éducation et de formation du Grand Casablanca (AREF) a été signée, mardi à Casablanca, pour la promotion de la culture des droits de l'homme dans le système d'éducation et de formation.

Cette convention, signée par le président du Conseil Driss El Yazami et la directrice de l'AREF Khadija Benchouikh, a pour objet la promotion et l'enracinement de la culture des droits de l'homme et de la citoyenneté et sa consolidation dans le système de l'éducation et de la formation et ce, à travers la mise en oeuvre et le suivi de programmes d'action commune entre la commission régionale des droits de l'Homme (CRDH) Casablanca-Settat et les onze délégations de l'éducation et de la formation de la région.

Une commission mixte sera mise en place, en vertu de cette convention, pour arrêter le programme annuel d'activités qui seront organisées et l'évaluation des réalisations et les formations prévues ainsi que l'élaboration de rapports périodiques sur ses travaux.

Cette convention, qui traduit la volonté commune de l'AREF et du CNDH de créer les conditions idoines pour la formation des élèves en matière des droits humains et de l'éducation à la citoyenneté, est conforme aux rôles de l'académie dans le soutien et le renforcement de partenariats visant à contribuer à la promotion et à la diffusion de cette culture parmi les jeunes.

Promotion de la culture des droits de l'Homme dans les écoles

Signature à Casablanca d'une convention de partenariat entre le CNDH et l'AREF

Une convention de partenariat entre le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et l'Académie régionale d'éducation et de formation du Grand Casablanca (AREF) a été signée, mardi à Casablanca, pour la promotion de la culture des droits de l'Homme dans le système d'éducation et de formation.

Cette convention, signée par le président du Conseil, Driss El Yazami, et la directrice de l'AREF, Khadija Benchouikh, a pour objet la promotion et l'enracinement de la culture des droits de l'Homme et de la citoyenneté et sa consolidation dans le système de l'éducation et de la formation et ce, à travers la mise en oeuvre et le suivi de programmes d'action commune entre la commission régionale des droits de l'Homme (CRDH) Casablanca-Settat et les onze délégations de l'éducation et de la formation de la région.

Une commission mixte sera mise en place, en vertu de cette convention, pour arrêter le programme annuel d'activités qui seront organisées et l'évaluation des réalisations et les formations prévues ainsi que l'élaboration de rapports périodiques sur ses travaux.

Cette convention, qui traduit la volonté commune de l'AREF et du CNDH de créer les conditions idoines pour la formation des élèves en matière des droits humains et de l'éducation à la citoyenneté, est conforme aux rôles de l'académie dans le soutien et le renforcement de partenariats visant à contribuer à la promotion et à la diffusion de cette culture parmi les jeunes.

La CRDH Casablanca-Settat, installée en janvier 2012, assure, entre autres, les missions de suivi et de contrôle de la situation des droits de l'Homme au niveau régional ainsi que de mise en oeuvre des programmes et des projets du CNDH en matière de promotion des droits de l'Homme, et ce, en étroite collaboration avec tous les acteurs concernés au niveau de la région. Son mandat territorial couvre les préfectures et les provinces de Casablanca, Berrechid, Benslimane, El Jadida, Mediouna, Nouaceur, Settat et Sidi Bennour.

MAP

Les droits de l'homme à l'école

Les élèves marocains étudieront bientôt les droits de l'homme. C'est à travers une convention de partenariat entre le **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)** et l'Académie régionale d'éducation et de formation du Grand Casablanca signée mardi à Casablanca, que la promotion de la culture des droits de l'homme dans le système d'éducation et de formation a été actée.

Cette convention a pour objet la promotion et l'enracinement de la culture des droits de l'homme et de la citoyenneté et sa consolidation dans le système de l'éducation et de la formation, à travers la mise en œuvre et le suivi de programmes d'action commune entre la Commission régionale des droits de l'homme (CRDH) Casablanca-Settat et les onze délégations de l'éducation et de la formation de la région. Les parties ont accordé ainsi leurs violons pour qu'une commission mixte soit mise en place. Son rôle sera d'arrêter le programme annuel d'activités qui seront organisées et l'évaluation des réalisations et les formations prévues ainsi que l'élaboration de rapports périodiques sur ses travaux.

<http://www.leseco.ma/maroc/16884-les-droits-de-l-homme-a-l-ecole>

Une convention pour la promotion de la culture des droits de l'Homme dans le système d'éducation

Le président du **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)**, Driss El Yazami, et la directrice de l'Académie régionale d'éducation et de formation du Grand Casablanca (AREF), Khadija Benchouikh, ont signé mardi à Casablanca une convention de partenariat pour la promotion de la culture des droits de l'homme dans le système d'éducation et de formation. Cette convention a pour objet la promotion et l'enracinement de la culture des droits de l'homme et de la citoyenneté et sa consolidation dans le système de l'éducation et de la formation et ce, à travers la mise en œuvre et le suivi de programmes d'action commune entre la commission régionale des droits de l'Homme Casablanca-Settat et les onze délégations de l'éducation et de la formation de la région. Une commission mixte sera mise en place, en vertu de cette convention, pour arrêter le programme annuel d'activités qui seront organisées et l'évaluation des réalisations et les formations prévues ainsi que l'élaboration de rapports périodiques sur ses travaux. Cette convention, qui traduit la volonté commune de l'AREF et du CNDH de créer les conditions idoines pour la formation des élèves en matière des droits humains et de l'éducation à la citoyenneté, est conforme aux rôles de l'académie dans le soutien et le renforcement de partenariats visant à contribuer à la promotion et à la diffusion de cette culture parmi les jeunes.

<http://www.1001infos.net/maroc/une-convention-pour-la-promotion-de-la-culture-des-droits-de-lhomme-dans-le-systeme-deduction.html>

http://www.aufaitmaroc.com/actualites/maroc/2013/12/25/une-convention-pour-la-promotion-de-la-culture-des-droits-de-lhomme-dans-le-systeme-deduction_217207.html#.UrwlIPRdW_s

Signature d'une convention pour la promotion de la culture des droits de l'Homme dans le système d'éducation

Casablanca, 25 déc. 2013 (MAP) - Une convention de partenariat entre le **conseil national des droits de l'Homme (CNDH)** et l'Académie régionale d'éducation et de formation du Grand Casablanca (AREF) a été signée, mardi à Casablanca, pour la promotion de la culture des droits de l'homme dans le système d'éducation et de formation.

Cette convention, signée par le président du Conseil Driss El Yazami et la directrice de l'AREF Khadija Benchouikh, a pour objet la promotion et l'enracinement de la culture des droits de l'homme et de la citoyenneté et sa consolidation dans le système de l'éducation et de la formation et ce, à travers la mise en oeuvre et le suivi de programmes d'action commune entre la commission régionale des droits de l'Homme (CRDH) Casablanca-Settat et les onze délégations de l'éducation et de la formation de la région. Une commission mixte sera mise en place, en vertu de cette convention, pour arrêter le programme annuel d'activités qui seront organisées et l'évaluation des réalisations et les formations prévues ainsi que l'élaboration de rapports périodiques sur ses travaux.

Cette convention, qui traduit la volonté commune de l'AREF et du CNDH de créer les conditions idoines pour la formation des élèves en matière des droits humains et de l'éducation à la citoyenneté, est conforme aux rôles de l'académie dans le soutien et le renforcement de partenariats visant à contribuer à la promotion et à la diffusion de cette culture parmi les jeunes.

La CRDH Casablanca-Settat, installée en janvier 2012, assure, entre autres, les missions de suivi et de contrôle de la situation des droits de l'Homme au niveau régional ainsi que de mise en oeuvre des programmes et des projets du CNDH en matière de promotion des droits de l'Homme de l'Homme, et ce, en étroite collaboration avec tous les acteurs concernés au niveau de la région. Son mandat territorial couvre les préfectures et les provinces de Casablanca, Berrechid, Benslimane, El Jadida, Mediouna, Nouaceur, Settat et Sidi Bennour.

<http://www.menara.ma/fr/2013/12/25/945607-signature-d%E2%80%99une-convention-pour-la-promotion-de-la-culture-des-droits-de-l%E2%80%99homme-dans-le-syst%C3%A8me-d%E2%80%99C3%A9ducation.html>

Maroc-Parlement européen: les avancées du Maroc reconnues et attestées

Strasbourg, 26 déc. 2013 (MAP) - Les avancées du Maroc et ses réformes ont été soulignées, à plusieurs reprises, en 2013 par le Parlement européen, qui a également salué l'engagement du Royaume et sa volonté d'intensifier ses relations avec l'Union européenne.

Ces affirmations ont été mises en exergue dans plusieurs textes de l'hémicycle européen dont la majorité des membres apprécie, à juste valeur, le Royaume pour sa politique pondérée, sa réactivité positive et son engagement irréfutable pour l'édification de l'Etat de droit et de la démocratie.

Ainsi, le rapport sur la politique européenne de voisinage et la position du Parlement européen sur les rapports de suivi 2012, de l'eurodéputé Pier-Antonio Panzeri qui a salué la volonté du Royaume d'intensifier ses relations avec l'Union européenne et de tirer pleinement parti du Statut avancé de son partenariat, en soulignant que l'application de la Constitution, la réforme du système judiciaire et le renforcement des capacités des institutions démocratiques et le soutien à la société civile, y compris au niveau local, la contribution au développement humain du peuple marocain, ainsi que la négociation d'un Accord de libre-échange (ALE) approfondi et complet qui soit ambitieux, équilibré et mutuellement bénéfique, devraient être l'objectif premier de l'appui apporté par l'Union européenne au Maroc.

Le rapport, adopté par le Parlement, a également pris note du travail effectué par le **Conseil national des droits de l'Homme**, en appelant au renforcement des antennes régionales dudit conseil par des moyens humains et financiers à même de lui permettre d'exercer et de développer ses missions.

Concernant le dossier du Sahara, il a encouragé tous les acteurs impliqués dans le conflit à oeuvrer en vue de parvenir à une solution politique pacifique, durable et acceptable par toutes les parties conformément aux résolutions des Nations unies.

Rappelant que ce conflit constitue un obstacle majeur à l'intégration de la région, il demande à l'Algérie et au Maroc de créer un partenariat actif capable de relever les défis régionaux, notamment pour ce qui est du conflit au Sahara.

Le Parlement a estimé, en outre, qu'il faut de toute urgence favoriser les projets de développement socio-économique durable et bénéfique pour tous et les projets d'intégration au Maghreb, afin de faciliter la circulation des biens, des services, des capitaux et des personnes, en se félicitant de l'adoption de la communication conjointe publiée en décembre 2012 par la haute représentante et la Commission européenne, qui présente des propositions pour soutenir les cinq pays du Maghreb dans leurs efforts en faveur d'une coopération plus étroite et d'une intégration régionale accrue.

La deuxième étape de l'année 2013 a été le rapport de l'eurodéputé Charles Tannock qui, s'est félicité de la nouvelle perspective découlant des réformes politiques et démocratiques entreprises au Maroc, en soulignant l'engagement du Royaume du Maroc en matière de consolidation des droits de l'Homme. Il a rappelé à ce titre la signature et la ratification par le Maroc de plusieurs traités internationaux relatifs aux droits de l'Homme, notamment la convention internationale des Nations Unies pour la protection de toutes les personnes contre les disparitions forcées, le Pacte international relatif aux droits civils et politiques, la Convention des Nations Unies contre la torture, la Convention des Nations Unies sur l'élimination de toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes et la Déclaration des Nations Unies sur la protection des défenseurs des droits de l'Homme.

<http://www.menara.ma/fr/2013/12/26/946961-maroc-parlement-europ%C3%A9en-les-avanc%C3%A9es-du-maroc-reconnues-et-attest%C3%A9es.html>

Le rapport s'est félicité, d'autre part, des "invitations marocaines aux délégations internationales ad hoc, y compris les différentes procédures spéciales et notamment le Rapporteur spécial des Nations Unies sur la torture".

Il a rappelé en outre les conclusions des Nations Unies sur les droits culturels lesquelles "observent avec satisfaction les dispositions relatives au respect des droits culturels qui ont été incluses dans la nouvelle Constitution marocaine et saluent la mise en place d'une chaîne de télévision sahraouie".

Le rapport a pris note également du "travail efficace du CNDH et salue les efforts, reconnus par les Nations Unies, déployés pour améliorer la documentation des allégations de violations des droits de l'Homme au Sahara, en particulier par l'intermédiaire du **Conseil National Marocain des Droits de l'Homme (CNDH)**, qui dispose de bureaux régionaux notamment à Laâyoune et Dakhla. Ledit rapport a également salué "l'accueil positif réservé par le gouvernement marocain aux recommandations du Conseil National Marocain des Droits de l'Homme" et a accueilli positivement l'adoption, par le Maroc, en 2012 de trois des cinq recommandations du Conseil de sécurité des Nations unies sur la situation des droits de l'Homme au Sahara".

Enfin, le rapport a souligné le rôle de chef de file que le Maroc joue en Afrique et dans la région du Sahel dans les domaines de la lutte contre le terrorisme et pour la promotion de la coopération pour le développement.

La dernière étape a été, bien évidemment l'adoption du nouveau protocole de pêche, négociée dans la transparence et élaboré dans le respect de trois principes majeurs que sont l'exploitation durable des ressources halieutiques, la définition d'une contrepartie financière basée sur les possibilités de pêche et le renforcement de la gouvernance dans l'utilisation des fonds issus de l'appui européen à la politique de pêche marocaine.

Le nouveau protocole accorde des possibilités de pêche à une flotte composée de 126 navires européens contre 137 au titre du précédent protocole et le quota annuel de pêche accordé est défini sur la base de l'estimation du potentiel exploitable évalué par l'Institut national de recherche Halieutique (INRH) du Maroc et s'inscrit dans le cadre de la gestion durable des stocks halieutiques marocains où seul le surplus non exploité peut faire l'objet d'une attribution de quota.

Il y a lieu de souligner que cette année a été également caractérisée par le suivi intense des membres de la commission parlementaire mixte Maroc-UE, dont l'action a été déterminante pour déjouer toutes les manœuvres malveillantes qui avaient pour objectif le dénigrement de l'unique expérience démocratique aboutie du sud méditerranéen.

L'action explicative, et parfois pédagogique, des parlementaires marocains à l'endroit de leurs collègues européens pour les instruire sur les réalités intérieures du Royaume, ses valeurs et ses actions à l'international qui visent à servir les idéaux de paix, de concorde et de coopération.